التخطيط للتنمية الريفيـة المتكاملة

من المُلاحظ أن جميع دول العالم والتـي تخطـط للتنميـة تعتـرف بـأن التنمية الريفية المتكاملة إن لم تكن هي الحل الأفضل فهي على الأقل الحل الوحيد المُتاح للإبقاء على حياة الملايين من البشر ورفع مستوى حياتهم بدرجة مقبولة ، لذلك فالتنميـة الريفيـة هـي إستراتيجية تهدف إلـى تطـوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة معينة من الناس وهم فقراء الريف المحرومون من مكاسب وإنجـازات خطـط التنميـة الشـاملة فـي معظـم دول العالم والذين يعيشون في حالة فقر متقع ، وتصـل نسبتهم إلـى 85% من فقراء الدول النامية وحيث أن التنمية الريفية تهدف إلـى خفـض حجـم الفقـر فإنهـا يجـب أن تكـون مصـممة بشـكل يسـتهدف بوضـوح زيـادة الإنتـاج الزراعـي ورفـع الإنتاجيـة لكافـة القطاعـات بشـكل عـام ، بحيـث تسـتطيع بصـورة غيـر مباشـرة مـن زيـادة قـدرة هـؤلاء السـكان علـى الإسـهام فـي الاقتصاد القومي بشكل عام ، إضافة إلى إسـهامات التنميـة الريفيـة بتطـوير المجتمع الريفي وصقله والانتقال به من عزلتـه التقليديـة إلـى الانـدماج فـي الاقتصاد القومي ، وهكذا أصبح المزارع الأمريكي الذي يوصـف بـأن ثلثـه ميكانيكي وثلثه مهندس زراعي وثلثه تاجر ينتج من المواد الغذائية ما يكفـي لمعيشة 40 شخصاً وراح زميله الفرنسي يقدم ما يطعم 15 نسمة والسوفيتي 8 أشخاص أما فلاح الدول النامية فلا يكاد ينتج ما يكفي شخصين أثنين لأن كلمة فلاح في البلدان المتخلفة تعتبر مرادفة لكلمتي جاهل وفقير .

إن نجاح عملية التنمية الريفية يتوقف إلى حد كبيـر علـى إنتـاج الطـرق العلمية في تحديد ما يجب أن يُقام من مشـروعات وتحديـد أولويـات تنفيـذها وفقاً للإمكانيات المتاحة في الـدول ، ومراعـاة مـدى الارتبـاط مـا بـين هـذه المشروعات والمكاسب المادية والمعنوية التي ستنعكس على السكان .

تشمل أهداف التنمية كذلك أيضاً تحقيق زيادات ثابتـة فـي متوسـط إنتـاج ودخل الفرد وتوسيع حجم العمالة الإنتاجية ، وعدالة أكبر في توزيـع منـافع النمو، وهذا يعني خفض حجم الفقر بزيادة إنتاجية الفقراء وتوفير قدر أكبـر لهم مـن السـلع والخـدمات وبمـا أن النسـبة العاليـة مـن الفقـراء يقيمـون فـي المناطق الريفية لذلك فإن التنمية الريفية يجـب أن تشـكل جـزءاً رئيسـياً مـن إستراتيجية التنمية ما دام قطاع كبير جداً من المحتاجين سيستفيدون منها .

لقـد كانـت إسـتراتيجيات معظـم الـدول الناميـة فـي الماضـي تتجـه إلـى التركيز على التقدم الاقتصادي العام دون اعتبار محدد لطبيعة توزيع منـافع

هذا التقدم ، وكان المقترح أن التقدم المتزايد في حد ذاته سيؤدي إلى انخفاض حجم الفقر على أساس أن منافع الاقتصاد الموسع تستشري بين الناس ، وبالتالي فأن التركيز كان على زيادة معدل النمو مع الاستبعاد الكامل للقطاع التقليدي الذي يشكل فيه صغار الملاك والمستأجرين والمعدمين غالبية فقراء الريف .

تتطلب إستراتيجية التنمية الريفية التي تستهدف زيادة معدلات النمو وتوزيع عوائده بشكل أكثر عدلاً، تفاعلاً أكبر بين القطاعين التقليدي والحديث خاصة في شكل زيادة حجم التجارة الزراعية وكذلك يجب أن يحتضن أي برنامج للتنمية الريفية دائرة واسعة من الأنشطة منها مشروعات لزيادة الإنتاج الزراعي ومشروعات لتحسين التعليم والصحة وتوسيع شبكات المواصلات وتطوير الإسكان ، ويختلف تنوع الأنشطة باختلاف متطلبات المنطقة والأولويات المُحددة للعناصر داخل أي برنامج في أوقات محددة ومراحل محددة من التنمية ، وقد يوضع البرنامج على أساس سلسلة من المشروعات المتتابعة ، مثلاً التنمية الصحية أولاً ثم التعليم ثم بعد ذلك التنمية الزراعية ، أو قد يوضع البرنامج على أساس محاولة أتباع أسلوب أوسع ومتعدد القطاعات بحيث يجري تنفيذ سلسلة من الأنشطة في آن واحد تقريباً ، وبما أن معظم الجماعات ذات الدخول المُنخفضة في الريف يعتمد على الزراعة بشكل أساسي لكسب قوتها فإن كثيراً من البرامج التي تستهدف الدخول في الريف يجب أن تركز على التنمية الزراعية ، وأما المعدمين الذين يعدون من الجماعات التي تحصل على أقل الدخول فأن برامج الأشغال العامة قد تخلق وظائف لهم يمكن أن تكون عنصراً هاماً في برنامج التنمية الريفية ، وذات الوضع ينطبق على الصحة والتعليم عندما تركز هذه الخدمات على فقراء الريف .

أسس التخطيط للتنمية :

1 - الواقعية : وتكون بتقدير الامكانيات الفعلية للمجتمع وحصر الاحتياجات الحقيقية للافراد ثم العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنه بين الموارد والحاجات وفقآ لمعايير علمية دقيقة .

2 - الشمول : أي التخطيط الشامل الذي يتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة في المجتمع مع مراعاة التوازن الجغرافي .

3 - التكامل : يُعبر عن التكامل الرأسي والأفقي بين المستويات المختلفة لمشروعات الخطة .

4 - التنسيق : ويكون التنسيق على مستويين الاول ويكون التنسيق فيه بين الاهداف الموضوعة في الخطة والثاني يكون بالتنسيق بين الوسائل

المُتيسرة والاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة .
5 - المرونة : أي ان تكون الخطه قابلة للتعديل أو التبديل حسب الظروف التي يمربها المجتمع .

خطوات عملية التخطيط لتنمية المجتمع المحلي
تتم عملية تنمية المجتمع المحلي بوضع خطط تتماشى مع اهداف المجتمع والإمكانيات المتاحة وفق المراحل التالية :
1 - المرحلة التمهيدية : وتتضمن هذه المرحلة العمليات التالية .
آ - دراسة الواقع القائم في المنطقة المستهدفة وحصر الموارد والامكانيات البشرية والمادية والطبيعية المتوفرة في المنطقة وتتم عن طريق جمع البيانات التالية :
اولا - بيانات إجتماعية : وتمثل مجالات إهتمام الناس في المنطقة مثل القيم والعادات وتتضمن كذلك معلومات عن الأسرة الريفية مثل عدد أفراد الأسرة , الأعمار , الجنس , مستويات التعليم , المشاركات الإجتماعية .
ثانيا - بيانات إقتصادية : وتتمثل في حجم المزرعة , إنتاجية الدونم , المكائن والآلات الزراعية مصادر دخل الأسرة , أصناف المحاصيل وسلالات الحيوانات
ثالثا - بيانات تكنولوجية : تتضمن الطرق والأساليب الزراعية المتبعة في المنطقة ومدى إستخدام الزراع للتقنيات الحديثة في الزراعة .
رابعا - المصادر الطبيعية : تتضمن معلومات عن خواص التربة الفيزياوية والكيمياوية ومصادر الماء والطرق المتيسرة في المنطقة .
ب - شرح ومناقشة برنامج التنمية مع المواطنين بالطريقة التي يراها القائمون على عملية التنمية بانها توصل فكرة المشروع لجميع المستهدفين كاالزيارات اوالندوات .
ت - كسب ثقة الاهالي قبل البدء بأي مشروع في المنطقة : لابد من كسب ثقة الاهالي بتصرفات القائمون على عمليات التنمية في المواقف المختلفة كالوفاء بالوعود وإحترام آراء الاهالي ومشاعرهم ومعتقداتهم .
ث - بناء الجهاز الاداري لعملية أدارة المشاريع : وقد يكون هذا الجهاز موجود أصلا في المجتمع كمجلس إدارة الجمعية التعاونية أو مجلس الشعب ليكون هذا الجهاز حلقة وصل بين العاملين في مجال التنمية والمواطنين .
2 - المرحلة التخطيطية : تتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية :

آ - تشكيل لجان خاصة من القادة المحليين والاخصائيين لدراسة المشاكل وحاجات المنطقة حيث تتولى كل لجنة دراسة مشكلة معينة كما تتولى إقتراح الحلول لها .
ب - وضع المشاكل وتسلسلها حسب الاولويات .
ت - تحديد الاهداف العامة والجزئية التي بتحقيقها يتم تحقيق الهدف العام للتنمية .
ث - وضع برنامج لتنفيذ الاهداف المرسومة يتناول الخطوات التفصيلية لكل منها .
3 - المرحلة التنفيذية : تشمل هذه المرحلة الخطوات التالية :
أ- إختيار الاجهزة اللازمة والمناسبة لعملية التنفيذ .
ب - العمل على إشراك القادة المحليين في تنفيذ برامج التنمية وتدريبهم لإداء مهامهم
ت - تحفيز وتشجيع الاهالي على المشاركة الايجابية والتعاون في التنفيذ .
ث - الشروع بالتنفيذ الفعلي للبرنامج مع توفير كافة مستلزمات التنفيذ .
4 - المرحلة التقييمية :
يتم في هذه المرحلة تقييم برنامج تنمية المجتمع الريفي للوقوف على ما تم تنفيذه ومعرفة ما إذا كان التنفيذ يسير طبقا للخطة المرسومة ومدى تنفيذ البرنامج التنموي لأهدافه .

دواعي إهتمام المخططين بالتنمية الريفية :
يعود اهتمام المخططين والسياسيين بالتنمية الريفية إلى عدة عوامل أهمها:
1 - حجم سكان الريف : حيث تؤكد دراسات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO بأن (60-70%) من شعوب العالم الثالث تقيم في مناطق ريفية ورغم ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلاّ أن تعداد سكان الريف في تزايد مستمر حيث ترتفع معدلات المواليد في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية في الدولة الواحدة وأن الزراعة هي المهنة الأساسية لما يتراوح ما بين (75 - 85%) من سكان الريف.
2 - مستويات المعيشة المنخفضة في المناطق الريفية : إذ أن عدد المزارعين الذين لا يملكون أرضاً هم في ازدياد ، إذ يبلغ عددهم بالنسبة للمزارعين حسب تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة (66%) في تشيلي (49%) في مكسيكو(32%) في الهند كما وأن معدل أيام العمل السنوي للمزارع في حقله منخفضة جداً .

أظهرت إحدى الدراسات في جنوب الهند أن معدل أيام العمل السنوي للمزارع لا يتجاوز (80%) يوم عمل بسبب صغر مساحة الحيازات الزراعية ، وفي مناطق الريف الأردني المعروفة يعمل المزارع في أشغال خارج الزراعة عدداً من الأيام تفوق أيام عمله بالزراعة .

3 - فقر الريف : إن ما لا يقل عن (60%) من مجموع فقراء البلدان النامية يسكنون الريف ، وإن حوالي 85% من الفقراء فقراً مطلقاً Absolute poverty يوجدون في المناطق الريفية ، ثم أن درجة الفقر تكون أكثر قسوة وشراسة في المناطق الريفية .

4 - التعارض بين المشروعات التنموية : حيث أشارت خطط التنمية السابقة إلى تعارض واضح وشديد في خطط تنمية الريف أو على الأقل عدم التكامل بينها ، إذ كثيراً ما نجد أن الفعاليات في الجانب الاقتصادي تمارس وتنفذ دون أن تأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية ومشروعاتها

5 - اقتصاد بلدان العالم الثالث هو اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى : ورغم المحاولات التي بذلت وتبذل من أجل التصنيع إلاّ أن الزراعة والريف لا يزالان يمثلان جانباً رئيسياً من مصادر الدخل القومي في كثير من بلدان العالم الثالث ، إذ مثلت الصادرات الزراعية (30 %) من مجموع عائدات الصادرات السلعية في بلدان العالم الثالث .

6 - تزايد الفجوة التنموية بين المناطق الريفية والحضرية : والمتمثلة بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ، مما يتسبب في هجرة السكان من الشباب هرباً من سوء الأحوال ، وتقترن الثنائية هذه بظاهرة التبعية Dependency والاستغلال Exploitation فأدى كل هذا إلى ابتعاد الريف عن بناء القوة في المجتمع الريفي وعن المشاركة في قرارات الأمة على مستوى البلد ككل ، مما اثر سلبياً على الجهود المبذولة لتنميته .